المخيمات، في طريقه الى التشكل، رغم ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهي احد اطراف «جبهة الانقاذ...» قد رفضت تجريد الفلسطينيين من سلاحهم واعلنت انه في حالة اصرار (أمل) على هذا المطلب، فلن يكون لدى الجبهة سوى خيار الدفاع عن البندقية الفلسطينية في المخيمات الموجودة في لبنان، وان هدف الصمود في المخيمات هو الحفاظ على البندقية الفلسطينية في الساحة اللبنانية لمواصلة النضال ضد العدو الاسرائيلي عبر البوابة اللبنانية (**السفير**، ١١/٦/١٩٨٥).

اما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فقد اعتبرت ان استمرار الحصار والقصف يعطلان كل امكانية للوصول الى حل سياسي. واكد ياسر عبد ربه، «الرغبة في التوصل الى حل سياسي يضمن حقوق شعبنا، وفق اتفاقية القاهرة، وملحقاتها، ويحفظ لثورتنا حقوقها في حماية الشعب وصيانة سلاحها، والدفاع عن هذه الحقوق، وضمان امن المخيمات» (**وفا**، ١٥/٦/١٩٨٥).

من جهتها، رفضت منظمة التحرير مشروع الحل المطروح في دمشق تحت اشراف السلطات السورية. واكدت، في بيان اصدرته في تونس، رفضها تجريد المخيمات من اسلحتها، كلياً او جزئياً، وانها مع وقف النار، وانهاء الحصار المفروض على المخيمات، ومع كل اجراء انساني، يؤدي الى وضع حد للتردي الصحي والاجتماعي (**النهار**، ١٧/٦/١٩٨٥).

«اتفاق دمشق»

ادت الاجتماعات التي اشرف عليها عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، في دمشق، بين «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» وحركة (أمل) والجبهة الوطنية الديمقراطية، الى توقيع اتفاق بين هذه الاطراف، بخصوص الوضع في المخيمات الفلسطينية، بعد ان ابدت «جبهة الانقاذ...» «مرونة» في التعاطي مع مشروع الجبهة الوطنية الديمقراطية. وقد سبق توقيع الاتفاق، صدور بيان مشترك اعتبر من قبل المراقبين في دمشق انه يشكل ضغطاً على «جبهة الانقاذ...» للتعجيل بالوصول الى حل نهائي، قبل حلول عيد الفطر (**السفير**، ١٨/٦/١٩٨٥).

ومع ان الاتفاق الذي ابرم دعا الى وقف اطلاق النار فوراً، الا ان الوضع بقي على حاله (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٨/٦/١٩٨٥)، وتمكن المقاتلون في المخيمات من احباط كافة محاولات التسلل الى المخيم، رغم الاعلان عن وقف اطلاق النار من قبل الطرف الآخر (**وفا**، ١٨/٦/١٩٨٥).

في هذه الاثناء، توالت ردود الفعل على ما سمي «اتفاق دمشق». ووصف خليل الوزير (ابو جهاد)، الاتفاق بانه «مؤامرة سورية تستهدف نزع سلاح الفلسطينيين في المخيمات». ورفض «المؤامرة التي تدبر ضد م. ت. ف. وتعتبر جبهة 'الانقاذ الوطني الفلسطيني' الممثل السياسي للشعب الفلسطيني في لبنان». واعلن التمسك باتفاقيتي القاهرة وملكارت، المبرمتين بين م. ت. ف. ولبنان، اللتين حدّدتا علاقات الشعب الفلسطيني مع السلطة اللبنانية، وكيفية تنظيم مسألة المخيمات. وطالب بوقف فوري لاطلاق النار (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٨/٦/١٩٨٥).

واصدر المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بيانا حذر فيه من اي محاولة للمماطلة في تنفيذ بنود الاتفاق. واكدت، ان اي اتفاق لانهاء القتال في المخيمات، لا يجب ان يكون مدخلا للانتقاص من الحقوق التي كفلتها اتفاقية القاهرة وملحقاتها للشعب الفلسطيني (**اذاعة مونت كارلو**، ١٨/٦/١٩٨٥). واكد المتحدث باسم «جبهة الانقاذ...» التوصل الى اتفاق يلزم كل الاطراف المتحالفة في «الجبهة» بما فيها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وتأتي هذه التصريحات على اثر نفي بسام ابو شريف، في الجزائر، لنبأ التوصل الى اتفاق بين «جبهة الانقاذ...» وحركة (أمل) (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٨/٦/١٩٨٥).

واعتبرت اللجنة المركزية لحركة (فتح) ان الاتفاق «يمثل خطوة تكتيكية تراجعية من قبل النظام السوري، من اجل تمرير اجتماعات مجلس الجامعة العربية، والالتفاف على محاولات عقد قمة عربية، ليعود، مرة ثانية، لتنفيذ مؤامرة نزع السلاح الفلسطيني وتهجير الفلسطينيين الى البقاع وضرب الثورة الفلسطينية والكفاح المسلح». واكدت، رغم تحفظها على الاتفاق، ضرورة الوقف الفوري لاطلاق النار، واعلنت التزامها بكل الاتفاقات المعقودة بين م. ت. ف. والدولة اللبنانية، واعتبرت ان اي اتفاق آخر لا يلزم م. ت. ف. خاصة لجهة تمثيلها الوحيد للشعب الفلسطيني.

اما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد اعلنت باسم الناطق الرسمي، اسقها لان عناصر من «جبهة الانقاذ...» منحت موافقتها «على مؤامرة دبرها قادة دمشق، الهدف منها فرض استسلام المقاتلين الابطال ازاء القوى الطائفية» (**المصدر نفسه**، ٢٢/٦/١٩٨٥). ورفض الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الاتفاق، شكلاً ومضموناً، لانه «من ناحية الشكل، اتفاق غير سليم،